الجمهورية التونسية
وزارة التربية

تونس، في 02 أكتوبر 2019

بـــلاغ

خلافا لما تمّ تداوله في بعض وسائل الإعلام حول تراجع وزارة التربية عن القرار المتعلّق بوضع حدّ للتّراخيص المقدّمة للأساتذة في القطاع العام للتدريس بالمدارس الإعدادية والمعاهد الخاصة وإرجائه إلى العودة المدرسية 2021-2022، تؤكّد وزارة التربية أنّه لا تراجع عن هذا القرار وأنّ الاتّفاق المبرم بين وزارة التربية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية نصّ على الشروع في تفعيل القرار بداية من السنة الدراسية 2019-2020 طبقا لصيغة تحترم مقتضيات القانون وبنسق تدريجي تصاعدي يحدّ من عدد التراخيص ونسبها مرحليّا إلى حين الاستغناء عنها نهائيا في مفتتح السنة الدراسية 2021-2022. وهو تمشّي يراعي التوازنات البيداغوجية للمؤسّسات الخاصّة ونسق تكوين حاملي الشهادات العليا المزمع انتدابهم ولا يشمل إلاّ المؤسسات المنخرطة في الاتفاقية والتي التزمت بالإجراءات المضمّنة صلبها وشرعت في الانتدابات والتكوين، أمّا المؤسّسات التي اختارت عدم الانضواء في الاتفاقية والتقيد بالإجراءات والالتزامات المنصوص عليها فإنّه يمنع منعا باتا الترخيص لمدرّسي القطاع العام للتدريس بها.

الجمهورية التونسية وزارة التربية